

"أثر العنف الإثنو-هوياتي في طبيعة الذاكرة الجماعية لمجتمعات ما بعد الصدمة في إفريقيا" خديجة بوريب

أثر العنف الإثنو-هوياتي في طبيعة الذاكرة الجماعية لمجتمعات ما بعد الصدمة في إفريقيا.

The impact of ethno-identity violence on the collective memory of post-traumatic societies in Africa.



جامعة باتنة 1، الجزائر، bourib_khadidja@yahoo.com

تاريخ الإرسال: 2019/09/06 تاريخ القبول: 2019/10/06 تاريخ النشر: 2020/01/01

ملخص:

تستهدف الدراسة تحليل نمط التفاعل الحاصل بين العنف الإثنو-هوياتي وطبيعة الذاكرة الجماعية في مجتمعات ما بعد الصدمة في إفريقيا، حيث تبرز القيمة الأنطولوجية للموضوع في معالجته لطبيعة البناء الاجتماعي وكيف أن الاختلافات في بناء الأفكار والهويات تشكل المبادئ الأساسية التي تؤدي في كثير من الأحيان إلى حالات الصراع وإدامتها في إفريقيا، فانتشار ظاهرة العنف من طرف الجماعات الإثنية كصفة ملازمة للحروب الداخلية لا سيما تلك التي شهدتها القارة الإفريقية والتي ترجمت في إبادات جماعية، تطهير عرقي في العديد من الدول التي أنتجت فواعل النزاع في هذا الإطار العديد من المخاطر والتهديدات بهدف الحفاظ على استمرار النزاع ليس لربح الحرب ولكن لتحقيق الربح الناتج عن اللاستقرار أثناء النزاع. من خلال الدراسة نحلل مختلف المتغيرات التي تشكلت في إطارها الديناميات العنيفة التي أثرت بشكل مباشر في بروز البعد الذاكراتي كمنطلق لإعادة بناء البعد الهوياتي داخل المجتمعات في إفريقيا.

الكلمات المفتاحية: العنف الإثنو-هوياتي؛ الذاكرة الجماعية؛ مجتمعات ما بعد الصدمة في إفريقيا؛ الإبادات الجماعية؛ البعد الهوياتي.

Abstract:

The study aims to analyze the pattern of interaction between ethno-identity violence and the nature of collective memory in post-traumatic societies in Africa. The anthological value of the subject is highlighted in its treatment of the nature of social construction and how differences in the construction of ideas and identities form the basic principles that often lead to Conflict and the perpetuation of conflict in Africa, the outbreak of violence by ethnic groups as an inherent characteristic of internal wars, particularly those in the African continent, which have been translated into genocide, has resulted in ethnic cleansing in many countries, which produced the conflict in this context many of the risks and threats in order to maintain the continuation of the conflict not to win the war but to achieve the profit resulting from instability during the conflict. Through the study we analyze the various variables that formed the violent dynamics that directly affected the the emergence of the memory dimension as a starting point for rebuilding the identity dimension within societies in Africa.

Keywords: ethno-identity violence; collective memory; post-traumatic societies in Africa; genocide; identity dimension.

* المؤلف المرسل: خديجة بوريب ، bourib_khadidja@yahoo.com

ينتج العنف الإثنو-هوياتي كمنطق معقد ومتغير مركب ناتج عن تأثير عوامل داخلية وخارجية في إفريقيا معضلة في طبيعة تشكيل البعد الذاكراتي للمجتمع ما بعد الصدمة، حيث تعتبر الإبادة الجماعية والتطهير الإثني في إفريقيا أبرز المعطيات التي تعمل على ضعف البنية الهوياتية للمجتمع من جهة، ومن جهة ثانية تشكيل مسار تفاعلي سلبي بين البنات الهوياتية والعرقية التي تنتج أنماط جديدة من السيطرة أو التغيير الحتمي في البنية الذاكراتية الخاصة بالمجتمع المتضرر من العنفي هذا الإطار يمكن طرح إشكالية تتمحور حول كيف يمكن أن يصبح للذاكرة دور محوري في مرحلة ما بعد العنف الإثنو-هوياتي كمنطق استراتيجي لإعادة بناء الفهم والإدراك الذاكراتي السلمي لمخلفات العنف بطريقة إيجابية في مجتمعات ما بعد الصدمة في إفريقيا؟.

للإجابة على الإشكالية السابقة تم اعتماد الفرضيات التالية:

- ✓ الطبيعة الاجتماعية المفككة إثنيا، قريبا و عرقيا تؤدي إلى ضعف مستوى التجانس الاجتماعي وصعوبة حركات الاندماج المجتمعي مما ينتج غياب عنف إثنو-هوياتي.
- ✓ يتطلب إعادة بناء البعد الذاكراتي لمجتمعات ما بعد الصدمة الاهتمام بالجانب النظري والفكري لإيجاد حلول تتلاءم مع الطبيعة الإثنية للمجتمع حتى تكون عملية البناء نتاج لديناميات داخلية لترسيخ قواعد الإصلاح.

1. أثر العنف الإثنو-هوياتي في تركيب الذاكرة الجماعية لمجتمعات ما بعد الصدمة في إفريقيا

في هذا العنصر سوف نقوم بتحليل الربط بين العنف الإثنو-هوياتي من خلال تحليل أزمة البناء الاجتماعي لمتغير الإثنية والهوية، وبين خلق وتعميق أزمة الهوية /الإثنية كمؤشر لبداية الصراعات الإثنية من جهة، ومن جهة ثانية الأثر في إنتاج الصدمة داخل المجتمعات في إفريقيا.

أ. العنف الإثنو-هوياتي في إفريقيا: تحليل في أزمة البناء الاجتماعي لمتغير الإثنية والهوية

يعتبر فهم الإثنية كمنشأ اجتماعي لا يركز على كونه هوية أولية ثابتة وإنما كنتاج للتفاعل المستمر بشكل عام للقوى السياسية، الاقتصادية والثقافية الخارجية والداخلية على حد سواء لتنمية المجتمعات الإثنية. مع تطور البحوث التاريخية الأفريقية أصبح من الواضح بشكل متزايد أن المجتمعات الأفريقية ما قبل الاستعمار ولا سيما في العقود المضطربة قبل إنشاء السيطرة الاستعمارية الرسمية في أواخر القرن التاسع عشر لم تكن سوى تغيير. علاوة على ذلك اتسمت الحدود السياسية والسوسيو-ثقافية لما قبل الاستعمار بالغموض والمرونة، وهذا وجد الأفارقة ضمن واقع هويات جماعية متعددة ومتداخلة وبديلة، حيث لم تكن للمجتمعات والهويات الإثنية في القرن العشرين مثل الشونا واليوروبا أي وجود واعي ما قبل الاستعمار، رغم وجود أعداد كبيرة من اللغات والثقافات و يتزامن ذلك مع عدم وجود مفهوم الفرد مع الهوية الثابتة والفريدة والمحددة في الحدثة الغربية لم يكن موجودا حتى تم تقديمه في ظل الحكم الاستعماري (Bruce Berman, 1998:308-310)

إن التحليلات التاريخية للعنف الإثنو-هوياتي تجسد فترة ما قبل الاستعمار باعتبارها العصر الذهبي لعلاقات الهوية، مما يشير إلى تدني تسييس الهويات الإثنية أو غيرها من الهويات في المجتمع، ولكن العلامة المميزة للمجتمعات الأفريقية ما قبل الاستعمار لم تكن هي عدم وجود هويات أو ظروف متعددة يمكن أن تؤدي إلى

"أثر العنف الإثنو-هوياتي في طبيعة الذاكرة الجماعية لمجتمعات ما بعد الصدمة في إفريقيا" خديجة بوريب

إشعال الصراع، بل كان عدم وجود ارتفاع وتسييس لعنصر هوية إثنية واحدة أو عشيرة أو جنس (Gerard Hagg and Peter Kagwanja, 2007:10-12).

من جهة يعتبر اعتراف المستعمر بالاختلافات بين المجموعات الإثنية الكثيرة والتي كان من بينها تجريد شعب تلك القيم والممارسات التي كانت حتى الآن بمثابة وسائل للهوية الاجتماعية والتضامن، هذا الانهيار التام للوعي الأخلاقي نتيجة تفسخ عميق للفلسفة المجتمعية الأفريقية الأصلية التي تركز على الإنسان، الأمر الذي أدى حتما إلى انحلال مستمر في الوضع السوسيو-سياسي الأفريقي الذي تفاقم بسبب الانخفاض الهائل في الجدوى الاقتصادية. وكان الهدف من هذه الحيازة السوسيو-ثقافية وضع شعب المستعمرات تحت السيطرة التي من شأنها أن تجعلهم غير قادرين على التشكيك في الممارسات الاستعمارية والافتراضات التي استندوا إليها. والهدف صياغة السياسات التي سيكون تنفيذها موجهة نحو التوصل إلى توافق جديد في الآراء بين مختلف الشعوب التي جمعوها لتشكيل أراضي استعمارية جديدة. يعتبر هذا خيار لم يكن المستعمرون مستعدين لقبوله لأنه يمكن أن يستخدم في نهاية المطاف للتشكيك في شرعية سلطتهم، وبالتالي اعتمد المستعمرون الانقسام ونظام الحكم في أقاليمهم مما أدى إلى تفرقة الشعب بما فيه الكفاية في مستعمراتهم، بالنسبة إلى أولاديبو فإن ما قام به المستعمرون فيما يتعلق بتكوين الدولة هو الجمع بين أراضي الناس المتميزين رسميا لتشكيل أقاليم استعمارية.

وقد أدى هذا التركيز على الفصل بين المجموعات الإثنية إلى خلق إحساس جديد بالوعي المجتمعي والهوية بالنسبة للشعوب التي لا توجد فيها، ووفر تركيزا رمزيا وإثنية جديدا لكل مجموعة وبطبيعة الحال لم يقتصر الأمر على تعقيد مهمة استخدام عناصر متنوعة في كل مستعمرة في كل متماسك، بل أصبح أيضا مصدرا للعديد من الصراعات التي تهدد الحياة والتي كانت تنكاثر، وبالتالي عرقلت عملية التنمية المجتمعية والتضامن الاجتماعي في العديد من البلدان الأفريقية، بعد عقود قليلة من الاستقلال ولدينا أمثلة على هذه الصراعات في دول مثل ليبيريا، الصومال، السودان، زائير، رواندا، كوت ديفوار، سيرالون ونيجيريا وغيرها. ويمكننا القول إن آلية "الانقسام والحكم" التي اعتمدها المستعمرون الأوروبيون وسعت المسافة الاجتماعية بين المجموعات المجتمعية وعززت في بروز العامل الإثني (Temisanren Ebijuwa, 2012: 69-71).

والسؤال الرئيسي هنا هو لماذا أصبح الانتماء الإثني محور العنف بدلا من الانقسامات الاجتماعية الأخرى؟ وبالإشارة إلى مفهوم مامداني للهويات المسيسة يمكن للمرء أن يجادل بأنه في سياق الدولة الحديثة فإن الانتماء الإثني يعمل كمورد يمكن التعبير عنه حول الفهم الجماعي، مما يجعله أداة تنافسية يمكن للنخبة والنخبة المضادة إضفاء الشرعية على مطالبهم بالقوة الاقتصادية والسياسية. ويبدو أن السيطرة على مؤسسات الحكم أمر بالغ الأهمية للحفاظ على الهوية الجماعية (Patricia Deley, 2006: 661).

أما ليندبرج Lindberg يقول قد يبدو أن كل صراع له أصول مختلفة ولكن الاختلافات الثقافية توفر الزخم لكثير من النزاعات الحالية، ويحذر مولكيري Mulkiri من أن قوة الاختلافات الثقافية ينبغي عدم التقليل من شأنها، إذ يمكن إساءة استخدامها للتحريض على الاشتباه والتعصب والكراهية. أما كروفورد Crawford يقول أنه عندما تحدث تحولات السلطة كميزة إثنية ودينية فإن الاستياء الناجم عن ذلك هو هويات إثنية وطائفية تنتهي بالصدام الثقافي، كما يزعم كروفورد أن الصراعات الثقافية تندلع في أغلب الأحيان في الأماكن التي تسمح فيها العقود الاجتماعية القديمة بمعايير إثنية وأديان لتوجيه تخصيص الموارد السياسية

"أثر العنف الإثنو-هوياتي في طبيعة الذاكرة الجماعية لمجتمعات ما بعد الصدمة في إفريقيا" خديجة بوريب

والاقتصادية. ويشير ذلك إلى أن عدم المساواة في تخصيص الموارد يمكن أن يؤدي إلى نشوب صراع ثقافي بين المجموعات المتميزة فالنزاع الإثني ليس نتيجة طبيعية للتعايش في مجتمع متعدد الأعراق (Akpvire Oduaran and Henty Johnson Nenty,2008: p30). أما نولي يلفت انتباهنا إلى المساهمات الإيجابية من الإثنية وخاصة خلال فترة السياسة القومية حيث تعتمد مجتمعات التعددية السلمية على درجة القبول وإدراج الاختلاف في الدولة. إن تحديد الهوية الإثنية ظاهرة معقدة وقد لا يكون الأعضاء دائما في مصلحة جماعتهم الإثنية. وغالبا ما يتساءل المراقبون عند إعادة تأكيد هويتهم الإثنية الأفريقية الطبيعية المعقدة والمحورية للأشكال غير الإثنية لتحديد الهوية وفي أي مجتمع ستقوض الولاءات الإثنية وتتداخل مع أشكال أخرى من الهوية مثل العشيبة أو الطبقة أو الدين (Patricia Deley,2006:665). ويقدم جان باتيست أن المركزية المفرطة للسلطة السياسية والاقتصادية تؤدي إلى الفساد والمحسوبية؛ ازدياد الأقليات أو على النقيض من احتكار السلطة من قبل جماعات معينة (القبلية والإقليمية) وهذا يؤدي إلى صراع ثقافي، حيث ينشب الصراع الثقافي عندما تريد الجماعات التي تحرم السلطة أن تحصل عليها، على سبيل المثال حيث تريد مجموعة أقلية أن تنقسم السلطة على قدم المساواة فيما بينها وبين ما يسمى بالمجموعة "العليا" (Akpvire Oduaran and Henty Johnson Nenty,2008:32). وبالإضافة إلى ذلك تستند بعض النزاعات الإثنية في أفريقيا إلى معتقدات دينية، مثلا في ولايتي كانو وهضبة نيجيريا يمكن تعريف الثقافات من حيث المعتقدات الدينية أو نمط الحياة. وهذه الطريقة قد ترغب بعض الجماعات في أن يمارس كل شخص في المنطقة نفس الدين، ومن ثم فإن هذا الدين سيحقق مركزا متفوقا على الديانات الأخرى التي تتمتع بأقلية، والتي تحاول الدفاع عن دينها؛ من هذا قد ينشأ صراع ثقافي عندما تريد كل جماعة عرقية أو إثنية دينية السيطرة على منطقة معينة وتطهيرها من مجموعات إثنية أخرى. فالسياسة العرقية أو سياسة الهوية غالبا ما تكون استراتيجية للخيار الأول للعديد من النخب الضعيفة في الدولة وترتكز السياسة العرقية في أفريقيا على التناقضات الكامنة في ممارسة السلطات الاستعمارية لسلطة الدولة التي تسعى إلى إقامة الهيمنة (Akpvire Oduaran and Henty Johnson Nenty,2008:32). ويسهل تشكيل الهوية الإثنية قاعدة غير مباشرة مما أدى بدوره إلى إعاقه وعي الطبقة الناشئة بعد الاستقلال واستخدمت نخب الدولة الضعيفة أيضا النداء إلى الإثنية في محاولتها الخاصة لإرساء الهيمنة، وإضفاء الطابع المؤسسي على الانقسامات القائمة من خلال جعل الهوية الإثنية الأساس السياسي والمشاركة الاقتصادي (بدرجة أقل) والسعي لتحسين القوة التنافسية للجماعات الإثنية من كبار قادة الفصيل الحاكم. فعلى سبيل المثال، أنشأ الجنرال أندريه كولينغبا بعد وصوله إلى السلطة في انقلاب عام 1981 ما أطلق عليه "إثنوقراطية" في جمهورية أفريقيا الوسطى وكل مركز سياسي وعسكري وقضائي مهم شغلته جماعته الإثنية أو التابعة له (Richard Jackson:5-13).

ويمكن القول إننا نتعامل مع حالات متشابهة من العنف الإثني وتفكك الدولة في وسط أفريقيا. فالعنف الجماعي في رواندا وبوروندي في منتصف التسعينات أعقبه بفترة وجيزة انتشار التنافس الإثني إلى الكونغو المجاورة (التي كانت تسمى زائير آنذاك). فالانقسامات الإثنية شرط ضروري للعنف الجماعي ومن بين هذه التحديات أنه من أجل دعم الحكومات الاستعمارية والحفاظ على الحكم المركزي، استخدم المستعمرون تكتيكات الانقسام والحكم، وبالتالي تسييس الانقسامات الإثنية الموجودة مسبقا وتميز مجموعة واحدة على الآخرين، ويمكن أن تفسر الصراعات "الإثنية" في وسط أفريقيا من هذا المنطلق على أنها نزاعات إثنية للنضال من أجل السلطة ومعركة على الموارد الطبيعية. وقد وصف جون بوين John Bowen بأن الهويات الإثنية في

"أثر العنف الإثنو-هوياتي في طبيعة الذاكرة الجماعية لمجتمعات ما بعد الصدمة في إفريقيا" خديجة بوريب

بعض مقاطعات رواندا اعتبرتها القوى الاستعمارية تابعة لها والتي أعلنت أن لكل شخص "هوية إثنية" تحدد مكانه داخل المستعمرة أو نظام ما بعد الاستعمار. وقد اعترفت القوى الأوروبية لوقت طويل أهمية تأمين الحلفاء من بين السكان الأصليين. وكان الشرط المسبق لإثارة الانشقاق الإثني ومن ثم تقسيم ووضع التكتيكات بإثارة خلافات إثنية بين الجماعات. ومن المؤكد أنه قبل وصول المستعمرين الألمان إلى عام 1899 حكم التوتسي الذين يمثلون حوالي 15 في المائة من السكان، على أغلبية سكان الهوتو وعندما استولت بلجيكا على المحمية بعد الحرب العالمية الأولى، وسعت هيمنة التوتسي من خلال تفضيل هذه المجموعة الإثنية على الآخرين. وهكذا فإن القوى الاستعمارية عملت على تسييس الإثنيات وقدم البلجيكيون التوتسي حظا متميزا في الحصول على التعليم والوظائف، بل وضعوا حد أدنى من المتطلبات للدخول إلى الجامعة وهكذا تم استيعاب أقلية التوتسي كطبقة حاكمة تقليدية في المنطقة بالرغم من أن المجموعتان تتقاسم نفس اللغة والعادات في رواندا (Raymond Taras and Rajat Ganguly, 2015:165)

وبالنسبة لرنيه ليمارشاند فإن التفاعل بين الحقائق الإثنية وإعادة البناء الذاتي (أو التلاعب) من قبل أصحاب المشاريع السياسية تقع في جذور الصراع بين الهوتو والتوتسي حيث تم جعل الفئات الإثنية بارزة في المقام الأول في إخفاء الكفاح بشأن المسائل الأساسية للسلطة والموارد وكان إدخال بطاقات الهوية الإثنية من قبل الإدارة البلجيكية في عام 1931 الذي قسم شعب أفريقيا الوسطى إلى الهوتو أو التوتسي أو توا خطوة أولى في عملية تسييس الإثنية (190-198: Gail Weldon).

ب. أثر العنف الإثنو-هوياتي في إنتاج الصدمة داخل الذاكرة الجماعية لمجتمعات إفريقيا

الصدمة كظاهرة ثقافية تعني ضمنا أن الخيارات قد اتخذت وأن الصدمة بينها المجتمع ويصبح التحول في لغة الصدمة نحو السياق الرمزي والمؤسسي أمرا أساسيا لتحديد الهوية الجماعية والأخلاقية، هذه عملية متنازع عليها للغاية وكما يشير ألكسندر Alexander "الأحداث ليست صادمة بطبيعتها فالصدمة هي إسناد بوساطة اجتماعية مرتبطة بكيفية تعامل المجتمعات السياسية مع بناء وتمثيل الصدمة في المصطلحات الجماعية وليس الفردية، فمن خلال الاحتفال بالأحداث تصبح الصدمة جزءا من "الوعي الجماعي". ووفقا لليفي Levi وسنيدر Snyder لضمان أن ينظر إلى الحدث على أنه صدمة فإنه يتطلب درجة من المأسسة والروتينية ويشير انتشار معارض المتاحف ومواقع النصب التذكارية التي تمثل أحداثا صادمة إلى مركزية اللحظات التأسيسية في حين أن هناك مجموعة متزايدة من البحوث من قبل علماء النفس وعلماء الاجتماع على إرث الصدمة بما في ذلك نقل الأجيال من الصدمة، وهناك نقص معين في الاهتمام وحتى المقاومة من المؤرخين لاستخدام البحث في الصدمة وأثارها كوسيلة لشرح الأحداث الصادمة في التاريخ-2006:216 John Brewer) (2017). تنتج لنا الصدمة العنف الذاكراتي وأزمة الثقة وقبل تقييم العلاقة بين الفصل الإثني في الدول الأفريقية ودرجة ثقة المواطنين داخل تلك الدول بثقتهم في المقام الأول على الانتماء الإثني المشترك، من المفيد مراجعة الأدلة الموجودة التي تربط بين الفصل والثقة. وفي دراسة استندت إلى مدن في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بدأ أوسلانر Oslaner بملاحظة أنه في هذه المدن لا يرتبط الفصل والتنوع إلا ارتباطا ضعيفا. ويوضح أنه في حين أن التنوع يضر عموما بالثقة فإنه في غياب العزل الإثني ووجود شبكات اجتماعية متنوعة، يمكن أن تزدهر الثقة وسط التنوع. وقد ربطت أليسينا Alessina و زورافسكايا Zoravskaya الفصل الإثني على المستوى القطري بنوعية الحوكمة في عينة عالمية، حيث وجدت أن الفصل يؤثر سلبا على المسألة السياسية والاستقرار وفعالية الحكومة والجودة التنظيمية وسيادة القانون وضبط النفس من الفساد. ومن بين الآليات التي يضعونها

"أثر العنف الإثنو-هوياتي في طبيعة الذاكرة الجماعية لمجتمعات ما بعد الصدمة في إفريقيا" خديجة بوريب

في الاعتبار العلاقة بين الفصل والجودة الحكومية الثقة (218: John Brewer, 2006) وهم في الواقع يجدون أن الفصل يرتبط بمستويات أدنى من الثقة والثقة بدورها تنبئ بجودة الحكم.

هناك عدم تطابق عام بين بناء الثقة الإثنية والطريقة التي يتم قياسها وعادة تستخدم معظم الدراسات المتعلقة بالتنوع والثقة ما يسمى بقضية "الثقة العامة"، على افتراض أن الإجابة تخبرنا شيئاً عن الثقة عبر الخطوط الإثنية. وفي محاولة لمعالجة هذا التناقض استخدمت تدابير أكثر ملائمة من الثقة داخل المجموعة وخارجها لاستكشاف العلاقة بين التنوع والثقة الإثنية (218: John Brewer, 2006). إن الدول المتنوعة إثنياً لديها في المتوسط مستويات أدنى من الثقة بين الأعراق، ومع ذلك عند تقييم هذه العلاقة نفسها داخل البلدان نجد النمط الذي يبدو متناقضاً أن التنوع الإثني على المستوى المحلي والاندماج الإثني يرتبطان بقدر أكبر من الثقة بين الأعراق، وعندما يدرج كل من تدبير التنوع في نفس النموذج متعدد المستويات يشير تفاعلها إلى تأثير التنوع الإثني على الصعيد الوطني على الثقة الإثنية هو الذي يسيطر عليه التنوع على مستوى المقاطعة مما يزيد مستوى التنوع على الصعيد الوطني حجم قسط الثقة الإثنية ولكن هذا التأثير ينخفض مع التنوع على المستوى المحلي ويعني هذا النمط أن التأثيرات السلبية للتنوع الوطني على الثقة القائمة على أساس المجموعات هي التي يدفعها في المقام الأول الأفراد الذين يعيشون في مناطق متجانسة نسبياً. ونتيجة لذلك فإنه نتوقع أن التنوع في البلد لا يضر بالثقة إلا عندما تنفصل المجموعات عن بعضها البعض في مناطق متجانسة عرقياً (John Brewer, 2006: 218).

من جهة آخرى تعتبر الصلة بين الذاكرة والعنف الطائفي الإثني مرتبطة بالذاكرة الجماعية كجزء لا يتجزأ من الصراع في حد ذاته لأن الذاكرة تحدد الحدود بين المجموعات المشمولة والمستبعدة، وبالتالي تشكيل هوية المجموعة الخاصة به والمجموعة المهمشة الأخرى. يمكن للدولة أو المجتمع المهيم القوي التلاعب بالذكريات والتاريخ بشكل عام - لخلق عدو وتبرير العنف ضدهم فالذكريات تساعد على بناء الانفصال العنصري ويمكن أن تقسم الناس إلى مجتمعات متخلفة منفصلة و متميزة، فالأفعال العامة لإحياء ذكرى الحروب السابقة أو طقوسها التي عادة ما تتم تكريماً للمنتصر الذي يكتب التاريخ من وجهة نظرهم يمكن أن تبقى على الانقسامات القديمة وتعزز باستمرار الانحطاط الثقافي للمهزومين بالمحافظة على المجموعات الإثنية باحتقار (Brenda Nyandiko Sanya and Anne Namatsi Lutomia, 2015: 70-71). إن مفهوم "الذاكرة الجماعية" يمكن أن يحلل على أنه البناء المستمر للذكريات من خلال الصور الثقافية المشتركة، القصص، ومفاهيم الماضي، في تساؤل عن الطرق التي يصور المؤرخين الأحداث في التاريخ الوطني مع الروابط بين ذكريات الأفراد الجماعية في النسق الاجتماعي. في حين أن المحفوظات والذكريات الجماعية ليست هي نفسها فهي بالتأكيد متصلة. يفسر لانغفورد Langford على سبيل المثال: "ألوم الصور هو مستودع للذاكرة ... [وهو بدوره] أداة للأداء الاجتماعي ويوضح فحص لانغفورد لنقل مجموعات الصور الفوتوغرافية من الأماكن الخاصة إلى المجال العام كيف أن الأجسام (في هذه الحالة صور) تخلق "بيئات تذكارية" جديدة، ومن ثم فإن الصور الفوتوغرافية (والتي يمكن الوثوق بها في وثائق أرشيفية يمكن الوصول إليها) تعمل كمكونات للذاكرة الجماعية و"علامات تاريخية" تسمح للأفراد بالعثور على اتصالات تاريخية وهمية يمكن من خلالها "تخيل" أين كانوا موجودين في مجتمع أكبر. وعلى هذا النحو فإن الأرشيف ليس بالضرورة مبنى مادياً يحتوي على وثائق أو سجلات تاريخية بل هو أي مكان بما في ذلك المنازل الفردية والمساحات الافتراضية، حيث السجلات التاريخية للمكان أو مؤسسة أو الناس المقيمون، ويمكن أن تؤدي الذكريات المنفصلة إلى تجدد اندلاع العنف وإدامة

"أثر العنف الإثنو-هوياتي في طبيعة الذاكرة الجماعية لمجتمعات ما بعد الصدمة في إفريقيا" خديجة بوريب

حواس التظلم بين الجماعات الضحية التي تزيد من خطر هذا العنف محليا وتشوه التصورات عن نزاهة التسوية وتثبط التسامح تجاه العدو السابق (Gail Weldon, 2009: 118).

وعندما يكون النظام الجديد الذي ينبثق عن التسوية السلمية ضعيفا فإن أزمة شرعيته قد تشجع على استمرار ذكريات اجتماعية انتقائية وممارسات تذكارية غير رسمية تكرر الانقسامات القديمة وتديم الصراع محليا، وهناك أيضا مشكلة كيفية إحياء ذكرى الضحايا بطريقة لا تجعلهم محاصرين في جراح الحرب. ويشير ميزتال Miztal إلى "مجتمعات الذاكرة" في تلك الذكريات تساعد على وضع حدود اجتماعية وتحديد الهوية الجماعية. هذه المجموعات العائلات، الطوائف الإثنية أو الدينية أمم بأكملها تشكل في جزء منها الذاكرة أي أنها تتكون من وحدات في جزء منها من الشعور الماضي والمصير المشترك الذي تقدمه الذكريات. ولكن هذه المجتمعات تساعد أيضا على تشكيل الذاكرة من حيث أنه يتم الاختلاط في ما ينبغي تذكره وما ينسى. ولهذا السبب توجد صلة قوية بين الذاكرة والقومية (Gail Weldon, 2009: 118).

فخلال ندوة في مواجهة التاريخ في بوسطن بالولايات المتحدة الأمريكية في عام 2003 طرحت أسئلة في جلسة من قبل الأكاديمي هنري ثيربولت Henry Theriault العامل في مجال إنكار الإبادة الجماعية التي وضعت التفكير بعمق حول المجتمعات التي تمر بمرحلة انتقالية ومنهج التاريخ بعد الصراع. وسأل عما يحدث للمجتمع الذي يرتكب الإبادة الجماعية و/أو الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وتساءل أيضا كيف تحولت هذه المجتمعات وكيف يمكن أن تمنع تكرار دورة الإبادة الجماعية أو الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. لم يقدم ثيربولت إجابات ولكنه أشار إلى أبحاث أجراها علماء النفس حول الصدمات الناجمة عن الإبادة الجماعية ونقل الصدمة عبر الأجيال، التي كانت تفتح أبحاثا منتجة تركز على الإرث النفسي للانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان (Gail Weldon, 2009: 118).

وقد برز بعد أفريقي مقارن بعد المشاركة في حوار رواندي-جنوب أفريقي في عام 1998 اشترك في تنظيمه مركز كيب تاون للمحرقة ومعهد العدالة والمصالحة. وأعلن عدد من المتكلمين من رواندا أن الماضي الاستعماري له دور رئيسي في صنع الإبادة الجماعية، وبدقة سلطوا الضوء على بناء الهويات الإثنية التوتسي والهوتو والتوا ضمن إطار دارويني وعلم تحسين النسل الاجتماعي، الذي أبلغ المواقف الاستعمارية تجاه الأفارقة والتي شيد عليها مجتمع استعماري هرمي يتمتع بامتيازات في رواندا. وادعى كذلك أن التاريخ المدرسي في رواندا يرسخ هذه الهويات المفروضة ويتعرض للتلاعب لخلق الانقسام والكراهية وتمهيد السبيل للإبادة الجماعية وعندما يكون الانتقال من ماضي انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان فإن الانتقال يأخذ بعدا صادما يجمع بين سياسات الذاكرة والسلطة والعاطفة التي يتعين التعامل معها سياسيا وتعليميا (Gail Weldon, 2009: 119).

إن الصراعات على الذاكرة في المجتمع الجديد تثير قضايا تذكر أو نسيان وبناء ذكريات وهويات جديدة مناسبة وكلها في خدمة النظام الجديد. وهناك مسألة حرجة هي ما يحدث للذاكرة "القديمة" في الدولة الجديدة فالذاكرة والهوية موجودة داخل الأفراد، الأسر، المجموعات والأمم وهي دينامية وليست ثابتة خاصة عندما يكون لها نوايا سياسية مثل إضفاء الشرعية على النظام. على سبيل المثال، في المجتمعات الخارجة من الصراع الذكريات والهويات الوطنية المهيمنة في وقت ما من المحتمل أن تصبح ذكريات مضادة تقع في هويات جماعية يمكن أن تعمل على تقويض الدولة الجديدة وخاصة عندما تفرض ذاكرة أقلية على الأغلبية في جنوب أفريقيا مثلا. إن فهم الذاكرة والهوية هو سياق مهم لفحص بناء الذاكرة والهوية في جنوب أفريقيا ورواندا

"أثر العنف الإثنو-هوياتي في طبيعة الذاكرة الجماعية لمجتمعات ما بعد الصدمة في إفريقيا" خديجة بوريب

بحيث أصبحت الذاكرة التي تم تعريفها بطرق مختلفة قضية مركزية في الفهم المعاصر لما يعنيه القيام ببناء التاريخ. وتصبح الذاكرة تعمل على العديد من المستويات داخل المجتمع: الفرد، الجماعة والمجتمع الأوسع ويرتبط ارتباطا وثيقا بالهوية الفردية والاجتماعية للأمة. إن الذاكرة الجماعية هي التمثيلات المشتركة اجتماعيا للماضي والتي تقاس عادة بمقياس الأمة-الجماعة لأنها وطنية، ومع ذلك فإن المجموعات الصغيرة القائمة على الهوية داخل الأمة يمكن أن يكون أيضا ذكريات جماعية مشتركة. ويمكن تعريف الذاكرة الجماعية أيضا على أنها: التفاعل بين سياسات الذاكرة التي يشار إليها أيضا باسم "الذاكرة التاريخية" والتذكيرات أو "الذاكرة المشتركة" لما شهدت من القواسم المشتركة وهي تقع عند النقطة التي يجتمع فيها الفرد اجتماعيا ونفسيا ويؤكد الهويات الجديدة بعد انتهاء مرحلة العنف (Gail Weldon, 2009: 119).

من جهة يعتبر مفهوم الذاكرة المؤلمة ذو صلة خاصة برواندا وجنوب أفريقيا حيث أن كل منهما يقترب من الماضي العنيف ومع التوترات بين تذكره ونسيانه، حيث أدت الإبادة الجماعية في رواندا إلى ترك الناجين والجناة على حد سواء أثارا عاطفية ونفسية عميقة واستمرار الانقسامات العميقة القائمة على الهوية، والتحديات التي تواجه المصالحة هي انعدام الثقة والشك والخوف من الانتقام، كانت الإبادة الجماعية في رواندا صادمة بوجه خاص مع الضحايا والجناة الذين يعيشون أحيانا تحت سقف واحد، حيث يتقاسم أفراد الأسرة بعضهم بعضا ورافق الإبادة الجماعية اغتصاب واسع النطاق وعدوى بفيروس نقص المناعة البشرية. فعندما يتعين على بلد ما أن يشرع في ارتكاب جرائم بهذا الحجم، كيف يبدأ بلد ما في بناء ذاكرة مشتركة وهوية جديدة؟ هناك حاجة لإعادة بناء الأمل والثقة على جميع المستويات، ليس فقط في الحكومة ولكن أيضا بين الجيران وأفراد الأسرة. إن الذكريات المؤلمة لما بعد عام 1994 في جنوب أفريقيا هي إرث لأكثر من 40 عاما من العنصرية والاضطهاد المؤسسين، يسبقها 300 سنة من الفصل الاستعماري والاضطهاد. وقد لا تكون الأدلة على الصدمة واسعة الانتشار بشكل كبير كما في بلد مثل رواندا ولكن الأثار النفسية لجميع أبناء جنوب أفريقيا عميقة وفي بعض الأحيان يصعب تحديدها ومواجهتها. فبالنسبة للعديد من الذين عانوا من وحشية النظام مباشرة لم يتم إقفال صدمة التعذيب والقتل والاضطهاد (Gail Weldon, 2009: 119). أما بالنسبة لجميع أبناء جنوب أفريقيا يجب مواجهة الهويات الإثنية من أجل تحدي التركة المستمرة للفصل العنصري وتحولها، ومع ذلك عندما تكون الذاكرة الجماعية صادمة هناك التوتر في المجتمعات الخارجة من الصراع بين أولئك الذين يشعرون أنه من الأفضل أن ننسى الماضي الصادم والذين يشعرون أنه ينبغي أن نتذكر. في هذا الإطار يعتبر عمل سيمون Simon وديباولا انتونيو DePaula Antonio مفيد بشكل خاص لفهم الذاكرة والهوية في مجتمعات ما بعد الصراع فيما يتعلق بالتعليم، وفي عدد من المواد يثيرون تساؤلات حول الآثار الأخلاقية والتربوية والسياسية لمختلف ممارسات الذكرى التاريخية الواردة في الوثائق والصور والشهادات والذاكرة العامة. وعلى وجه الخصوص يجادلون بأن الممارسات العامة للذاكرة لا تسهم فقط في معرفة الماضي بل يمكن أن تكون لها وظيفة وصفية وعابرة تحمل تركة ثقافية لأولئك الذين يأتون بعد فترة من الزمن، وتكتسي ممارسات الذكرى الأخلاقية أهمية خاصة في سياق تركة الصدمة مما يثير المسألة الحرجة لما ينبغي أن يفعله الجيل الثاني بمعرفة أهوال الصراع المعين (Gail Weldon, 2009: 125).

"أثر العنف الإثنو-هوياتي في طبيعة الذاكرة الجماعية لمجتمعات ما بعد الصدمة في إفريقيا" خديجة بوريب

2. نماذج لإعادة بناء الذاكرة الجماعية لمجتمعات ما بعد الصدمة في إفريقيا

يعتبر مسار إعادة بناء الذاكرة الجماعية لمجتمعات ما بعد الصدمة في إفريقيا والتي مرت بأزمات نتيجة للعنف الإثنو-هوياتي، مسار معقد يرتبط بالعديد من البحوث الميدانية التي حاول فيها العديد من الباحثين إبراز أهم المتغيرات التي يمكن التركيز عليها لإنتاج واقع إيجابي من خلال ميكانزمات تكون أكثر واقعية.

أ. نموذج رواندا لإعادة بناء الذاكرة الجماعية ما بعد الإبادة الجماعية:

من جهة تقدم Anna-Maria Brandstetter أنا ماريا براندستيتير تحليلاً للمشروع الفرعي "الذاكرة الجماعية والروايات الشخصية" فيما يخض رواندا الذي يعتبر جزءاً من المشروع البحثي "الذاكرة والسياسة والثقافة في رواندا ما بعد الإبادة الجماعية". تحلل ما درسه علماء من مختلف التخصصات بالفعل جوانب مختلفة من إنتاج الذاكرة الجماعية والثقافة العامة من أجل إعادة صنع الماضي في بناء الأمة الرواندية. تقدم الباحثة مراجعة هذه المجموعة من الأدبيات وتحليل المواد الميدانية التي تتكون أساساً من مقابلات مع مختلف الجهات الفاعلة الرواندية، ومقارنة عمليات صنع الذاكرة في رواندا مع دراسات الحالة الأخرى مثل جنوب أفريقيا وعرض نتائج العمل في كتاب بعنوان "الذاكرة والسياسة والثقافة في رواندا ما بعد الإبادة الجماعية" (Anna-Maria Brandstetter, 2008:01).

من خلال هذا الدراسة تحاول الباحثة اكتشاف كيف يعاد تقديم الماضي العنيف في رواندا وكيف تؤثر هذه التأكيدات على الانتماء الوطني، وكذلك على التفاوض وإعادة تشكيل الهويات الناشئة حديثاً، بما يتجاوز النزعة العرقية الأساسية للانشقاق بين الهوتو والتوتسي، كذلك كيفية دمج الذاكرة العامة وسياسة الذاكرة في البرنامج الاجتماعي السياسي الأوسع "للمصالحة والوحدة الوطنية"، والغرض منها هو "شفاء" و"توحيد" مجتمع تمزق تماسكه الاجتماعي عن طريق السياسة العنيفة التي تضيء الشرعية على خطابات الاختلافات الثقافية/الإثنية. ومن أهداف الدراسة تحليل الطريقة التي يتذكر بها الناس العاديين التجارب العنيفة والمؤلمة وكيف يعيدون تصور الماضي والحاضر مع اختبار كيف يتعاملون مع الأشكال المختلفة للممارسة التذكارية (الوطنية) وما إذا كانوا يطورون أشكالاً محلية من التذكارات ذو التعبير والتنافس في الذاكرة العامة، الروايات الشخصية، الغموض والقراءات المتناقضة للتمثيلات العامة والروايات المتنافسة (Anna-Maria Brandstetter, 2008:01).

ترتبط هذه الدراسة بالتمثيل المادي والمرئي للماضي بما في ذلك النصب التذكارية والمتاحف المتعلقة بالإبادة الجماعية في الاحتفالات السنوية الخاصة بالاحتفالات مثل أسبوع الحداد الوطني ويوم الاحتفال الوطني، وهذا متعلق بالأشكال المحلية للاحتفال المرتكزة على الوثائق الرسمية والروايات الشخصية، إلى جانب الأدبيات العلمية والوثائق الرسمية ستكون مادتي بشكل أساسي من مقابلات مع الجهات الفاعلة ذات الصلة في مشروع الذاكرة العامة المتكون من سلطات الولاية؛ مختلف الجهات الفاعلة غير الحكومية ومجموعات المصالح الوطنية والدولية أيضاً كجزء من "ازدهار الذاكرة"؛ المجتمعات الدينية والمحلية والثقافية، وكذلك المقابلات مع ما يسمى بالروانديين "العاديين" أثناء حضورهم الاحتفالات العامة وخلق ممارسات محلية للتذكير، وربط الخبرات الشخصية (الماضية) وإعادة صياغة التواريخ المحلية (Anna-Maria Brandstetter, 2008:01).

مما سبق يمكن القول أن الذاكرة لديها وظيفة سياسية فضلاً عن الثقافية محورية لخلق هوية المجموعة باعتبارها تاريخاً رسمياً، ومنه فالذاكرة الوطنية الجماعية هي وسيلة لإضفاء الشرعية على الدولة

"أثر العنف الإثنو-هوياتي في طبيعة الذاكرة الجماعية لمجتمعات ما بعد الصدمة في إفريقيا" خديجة بوريب

القومية، فضلا عن شكل معين من أشكال الحكم، والذاكرة هي أيضا وسيلة لإنشاء وتحديد "الأخر" وهو "العدو" الذي يلزم القضاء عليه من أجل البقاء على قيد حياة المجموعة بالتالي فإن مفهوم الهوية الجماعية والذاكرة المرتبطة بها يمكن أن يخلقا إشكالية لأن الهوية الجماعية كانت مرتبطة ارتباطا وثيقا من حيث التاريخ بمفهوم القوالب النمطية الإثنية والجنسانية وتهدف سياسات الهوية القائمة على العرق إلى التغلب على تقاليد الإقصاء القومي، حتى الإبادة الجماعية وفي مجتمع منقسم تصبح الذاكرة أحد أدوات التقسيم والاضطهاد.

من منطلق أن الذاكرة الجماعية والهوية يمكن أن تعمل على عدد من المستويات داخل مجتمع منقسم فيه هويات جماعية متنافسة، وكلها لها ذكريات جماعية مرتبطة يمكن أن تصبح "مجتمعات متخيلة" داخل الدولة القومية الأوسع وفي صراع مع الدولة وسردها الوطني، وتقع هذه الذكريات والهويات الجماعية داخل الثقافات المحلية ويمكن تشكيلها فيما يتعلق بالمجموعات الأخرى داخل المجتمع "الوطني" الأكبر في هذا الإطار تشير ميرفي Murphy في دراستها حول إعادة بناء الأمة في الولايات المتحدة مثلا إلى عمل إيفلين بروكس هيغينبوثم Evelyn Brooks Higenbutham الذي يقول أنه بالنسبة للمعمدانيين السود في الولايات المتحدة كان "المجتمع المتخيل" محصورا إثنيا واعتبرت سيادته على أنها خالية من السيطرة البيضاء. إن فهم هيغينبوثم لتشكيل الوعي القومي كعملية تفاعل بين الخطابات المتعددة بما في ذلك العرق والجنس والدين- كخطاب معال ومتناقض وديناميكي يكتسب معنى فيما يتعلق بالخطابات الأخرى- مفيد بشكل خاص في محاولة لفهم الطريقة التي تشكلت بها الهويات الإثنية في جنوب أفريقيا. في حين يبرر الاستعمار الهويات الإثنية الراسخة في رواندا على الرغم من أن هناك نقاشا كبيرا بين المؤرخين حول مدى تشكل هذه الهويات قبل الحكم الاستعماري. في هذه النقطة يجادل لونغمان بأن مفاهيم الإثنية التي طورها المبشرون والتي تغذي المستعمرة الألمانية والبلجيكية وأن القادة الذين تم تدريبهم في مدارس الكنائس استغلوا الهويات الإثنية للحصول على الدعم والمساعدة على تكثيف وتقوية الانقسامات الإثنية بعد الاستقلال حيث كان المسيحيون يسيطرون على حد كبير على التعليم الاستعماري في رواندا فقد كان يفضل أولا التوتسي ومن ثم الهوتو بإدراج الإثنية في مناهج المدارس واستخدامها أيضا للحد من فرص الحصول على التعليم (Gail Weldon, 2009: 128).

وعزز التعليم التاريخي في رواندا مفاهيم عدم المساواة حيث استند أول الحكام الاستعماريين الألمان ثم البلجيكين إلى مفاهيم علمية زائفة للتسلسل الهرمي للأعراق التي اكتسبت شعبية في أواخر القرن التاسع عشر، مع بناء نسخة أسطورية من الماضي الرواندي حيث جلب الاستعمار أول تاريخ مكتوب من رواندا في الخمسينيات وكان الأكثر تأثيرا هو التعاون بين المفكر الرواندي أبي الكسيس كاغامي والأثنوغرافي الاستعماري والعالم الأثنوبولوجي ماكيت وقد أدى عملهم إلى خلط تاريخ محكمة سلالة التوتسي الحاكمة مع التاريخ الاستعماري لرواندا وقد أصبح ذلك جوهر سرد الصراع". وفي ظل الحكومة التي يقودها الهوتو في الخمسينيات من القرن الماضي تم التلاعب بهذا السرد في تعليم التاريخ لإثبات إساءة استخدام التوتسي للسلطة، وبعد ذلك بعقود استخدمت وسائل الإعلام الحكومية في التسعينيات السرد لتغذية خطاب الكراهية الذي ساهم في الإبادة الجماعية (Gail Weldon, 2009: 128).

ب. نموذج جنوب إفريقيا لإعادة بناء الذاكرة الجماعية ما بعد الأبارتيد

نتج عن اتفاق تقاسم السلطة الذي تم التفاوض بشأنه حكومة الوحدة الوطنية مع نيلسون مانديلا كأول رئيس منتخب ديمقراطياً في جنوب إفريقيا بعد الانتخابات لإدارة السنوات الانتقالية، وقد تم

"أثر العنف الإثنو-هوياتي في طبيعة الذاكرة الجماعية لمجتمعات ما بعد الصدمة في إفريقيا" خديجة بوريب

التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض تم التوصل إليها في عام 1994 بشق الأنفس، مع حلول وسط من كل من حكومة الفصل العنصري وحركات التحرير، وخاصة المؤتمر الوطني الأفريقي كأكبر الحركات مكنت عملية التفاوض من نقل سلمي للسلطة السياسية وكانت الحكومة الجديدة على عكس سابقتها تعتبر على نطاق واسع شرعية.

ما لم يكن واضحاً في عام 1994 هو نوع الذاكرة الجماعية والهوية التي ستحدد "الأمة" المعاد تخيلها كما ظهرت من الماضي المثير للقلق والصدمة، حيث يؤكد بوندي أنه في جنوب إفريقيا ما بعد الفصل العنصري الفكرة الأساسية هو السؤال الوطني الذي يندرج تحته عدداً من الأسئلة ذات الصلة: ما هي دولة الفصل العنصري؟ من ينتهي أو مستبعد وعلى أي أساس؟ كيف تتخطى الهوية الوطنية خصائص الإثنية والعرق؟ في حين أن حزب المؤتمر الوطني الأفريقي تبني نهجاً واسعاً وشاملاً لـ "نحن الشعب"، المنصوص عليه في ميثاق الحرية الذي تم تبنيه في عام 1955 لم يتعرف كل جنوب إفريقيا على هذا الأمر كما يتضح من الادعاءات الانفصالية خلال مفاوضات اليمين الأفريكاني والزولو - حزب الحرية انكاثا.

يشير بوندي كذلك إلى أن محاولات تخيل الأمة في جنوب إفريقيا ما بعد الفصل العنصري كانت مليئة بالأعباء العرقية. لذا فبدلاً من أن يكون لشعب هوية وطنية متماسكة ورثت حكومة الوحدة الوطنية بلداً يعاني من الصدمة بسبب عدم المساواة العرقية، والهويات الإثنية، والمواقف المتأصلة بعمق في التفوق والدونية؛ بلد تم فيه التمييز بين الامتياز والسلطة، وكان هناك مجموعة واسعة من المجموعات المتنافسة المهزومة كل يتنافسون على المنصب، حيث تم تقسيم البلاد جغرافياً إلى عدد من "الأوطان" مختلف "القبائل" التي كانت تهدف إلى أن تصبح مستقلة. من هذا المنطلق كان نظام التعليم مجزأً إلى حد كبير تم تقسيمه إلى أقسام تعليمية مختلفة بعضها يقع في مناطق "الوطن"، والبعض الآخر يسيطر على تعليم البيض في مختلف المقاطعات ولا يزال البعض الآخر يسيطر على التعليم لمجموعات العرق على المستوى الوطني حيث أن التقاليد الموروثة وهويات معينة ترتكز على السياقات الاجتماعية والثقافية التي كانت الإدارات مقرها. بسبب هذا التشرذم في عام 1995 تم دمج هذه الإدارات السابقة لتصبح واحدة من دوائر التعليم الوطنية وكان لكل إدارة مقاطعة ذكياتها الموروثة وهويتها المميزة (Gail Weldon, 2009: 121).

تتمثل القضية المركزية في مجتمعات ما بعد الصراع في كيفية ارتباط المجتمع بالماضي حيث تحولت سياسة التوفيق في جنوب إفريقيا موضع الارتباط بالماضي من تعليم التاريخ إلى شهادة علنية في شكل جلسات استماع للجنة المصالحة والحقيقة من خلال توسيع نطاق فهم التعليم والتاريخ فيما يتعلق بالماضي من خلال الشهادة العامة، يمكن اعتباره جانباً مهماً من جوانب تعليم التاريخ، هذه الممارسات العامة للذاكرة لها وظيفة شهادة تحمل إرثاً تربوياً لأولئك الذين يأتون بعد، فمن المهم بالنسبة إلى دولة ما بعد الصراع أن التذكر يوفر إمكانيات للتعليم الأخلاقي ومواجهة المصاعب والتوصل إليها. أثارت لجنة الحقيقة والمصالحة تساؤلات حول ماهية ممارسات الرد على الشهادات التي يمكن أن تتيح الانفتاح على التعلم، مما يخلق إمكانات لتاريخ جديد حيث كان من المعقول توقع أن يكون لجلسات الاستماع في لجنة الحقيقة والمصالحة بعض التأثير على المناهج الدراسية الرسمية التي يتم بناؤها.

جمعت جلسات استماع لجنة الحقيقة والمصالحة بين سياسات الذاكرة والهوية والعاطفة مما أتاح المواجهة مع ماضي الفصل العنصري كما فعلت أي عملية أخرى، ويعتبر وضع الدستور المؤقت الأساس لإنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة التي تشكلت في 5 ديسمبر 1995 برئاسة رئيس الأساقفة ديزموند توتو وفي ماي 1994

"أثر العنف الإثنو-هوياتي في طبيعة الذاكرة الجماعية لمجتمعات ما بعد الصدمة في إفريقيا" خديجة بوريب

أعلن وزير العدل دله عمر للبرلمان أنه سيتم إنشاء لجنة للحقيقة والمصالحة لتمكين جنوب إفريقيا من التصالح مع ماضيها. وأكد أن المصالحة لا تتعلق فقط بالتعويض من خلال العفو ونسيان الماضي من خلال قوله:

لا يمكننا أن نتسامح نيابة عن الضحايا وليس لدينا الحق المعنوي في القيام بذلك، إن الضحايا أنفسهم هم الذين يجب أن يتكلموا أصواتهم بحاجة إلى أن تسمع. وبالتالي فإن القضية الأساسية لجميع مواطني جنوب إفريقيا هي التصالح مع ماضيها على أساس أخلاقي وحيد ممكن، ألا وهو قول الحقيقة وإقرار تلك الحقيقة (Gail Weldon, 2009: 149; 150).

الخاتمة

من خلال هذه التحليلات يمكن استنتاج نقطتين بالغتي الأهمية لهما ارتباط وثيق بطبيعة إعادة بناء الذاكرة في مجتمعات ما بعد الصدمة في إفريقيا:

- ✓ إيجاد مشروع إعادة تنمية الموروث الفكري المفقود حول السلم في المخيال الاجتماعي والذكري لمواطني دول إفريقيا المتضررة من العنف الإثنو-هوياتي.
- ✓ اعتماد فكري متبادل يدرس المستوى السيكولوجي للفرد الذي يعاني من أزمة هوية وصدمة داخل الدولة والمجتمع في إفريقيا، ويرتبط هذا بالبحث عن ميكانيزمات لإصلاح البعد الهوياتي المتصل بالذاكرة الجماعية والعلاقة الإيجابية بين الأنا والآخر في إطار التفاعل بين المجموعات الإثنية، للتوصل لبناء قيمي-فكري جديد بعيد عن المعيارية يساعد على تنسيق أفكار المصالحة والاستمرارية في إطار الجماعة داخل المجتمعات ما بعد الصدمة في إفريقيا.

قائمة المراجع:

- 1-Akpovire Oduaran ad Henty Johnson Nenty, 2008, Learning to live together In sub Saharan Africa: Linking Cultural Diversity, Conflict Prevention and Resolution Practices; <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000163622>
- 2-Anna-Maria Brandstetter, Memory, politics and culture in post-genocide Rwanda: Collective memory and personal narratives; <http://www.ifeas.uni-mainz.de/285.php>
- 3-Bruce Berman, 1998, Ethnicity, Patronage and the African State: The Politics of Uncivil Nationalism. African Affairs, Vol 97, No 388, Jul.
- 4-Brenda Nyandiko Sanya and Anne Namatsi Lutomia. Archives and Collective Memories: Searching for African women in the pan-African imaginary. Issue 20, 2015: Pan-Africanism and Feminism
- 5-Gail Weldon, A comparative study of the construction of memory and identity in the curriculum in societies emerging from conflict: Rwanda and South Africa. <http://wpdi.org/sites/default/files/memory%20and%20identity%20emerging%20from%20conflict%20Africa.pdf>

"أثر العنف الإثني-هوياتي في طبيعة الذاكرة الجماعية لمجتمعات ما بعد الصدمة في إفريقيا" خديجة بوريب

6-Gerard Hagg and Peter Kagwanja,2007,Identity and Peace: Reconfiguring Conflict Resolution in Africa. African Journal on Conflict Resolution, Special Issue on Identity and Cultural Diversity in Conflict Resolution in Africa, Vol 7,no 2.

7-John Brewer, 2006, Memory,truth and victimhood in post-trauma societies. in: Gerard Delanty and Krishan Kumar, The SAGE Handbook of Nations and Nationalism. SAGE publication.

8-Patricia Daley, Ethnicity and political violence in Africa.Political Geography,Vol25,Issue6, August 2006.

9-Raymond Taras and Rajat Ganguly, 2015,Weak States and Ethnic Conflict:State Collapse and Reconstruction In Africa. In: Understanding Ethnic Conflict. Routledge.

10-Richard Jackson, Violent Internal Conflict and the African State: Towards a Framework of Analysis.

<http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.474.6949&rep=rep1&type=pdf>

11-Temisanren Ebijuwu, 2012, Building Bridges or Barricades: Interrogating Ethnic Identities in Africa. International Journal on Humanistic Ideology, Vol 5.